فيما يلي نص الكلمة التي ألقاها سيمون ستيل، الأمين التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ، في المؤتمر الوزاري الأفريقي العاشر حول البيئة (AMCEN) في أبيدجان، كوت ديفوار، يوم 5 سبتمبر/أيلول 2024.

اليوم، أود أن أبدأ حديثي ببعض الأخبار الجيدة. العمل المناخي هو أعظم فرصة اقتصادية في هذا القرن.

يمكن، بل ينبغي، أن تكون أعظم فرصة لأفريقيا، لرفع الروح المعنوية للشعوب والمجتمعات والاقتصادات، بعد قرون من المعاناة جراء الاستغلال.

الفرصة هائلة، وكذلك التكاليف التي تتكبدها الدول الأفريقية نتيجة للاحترار العالمي غير المنضبط.

لقد شهدت القارة ارتفاعًا في درجات الحرارة بمعدل أسرع من المتوسط العالمي. من الجزائر إلى زامبيا، تزداد الكوارث المناخية سوءًا، مما يسبب معاناة أكبر لأولئك الذين كانوا أقل إسهامًا في التسبب فيها.

في أفريقيا، كما في جميع المناطق، تعد أزمة المناخ بمثابة حفرة اقتصادية تبتلع الزخم الذي يحققه النمو الاقتصادي. في الواقع، تخسر العديد من الدول الأفريقية ما يصل إلى 5٪ من ناتجها المحلي الإجمالي بسبب تأثيرات المناخ.

فإذا نظرنا إلى إنتاج الغذاء نجد أنه يتعرض لضربة قاسية، مما يساهم في عودة ظهور المجاعات، بينما يؤدي أيضًا إلى ارتفاع الأسعار العالمية، ومعها التضخم وتكاليف المعيشة.

التصحر وتدمير المواطن الطبيعية يدفعان الناس إلى الهجرة القسرية.

سلاسل التوريد.. تتعرض بالفعل لضربات قاسية بسبب تصاعد تأثيرات المناخ.

إن الدول والشعوب الأفريقية هي التي تدفع الثمن الأكبر. لكن سيكون من الخطأ تمامًا لأي قائد عالمي - خاصة في مجموعة العشرين - أن يعتقد (والأمر برمته محزن للغاية): "إنها ليست مشكلتي في نهاية المطاف."

إن الواقع الاقتصادي والسياسي – في ظل عالم مترابط - معناه أننا جميعًا في هذه الأزمة معًا. ننهض معًا أو نسقط معًا.

وإذا كانت الأزمات المناخية والاقتصادية مرتبطة عالميًا، فإن الحلول مرتبطة ببعضها البعض أيضاً.

لذا، حان الوقت لتغيير هذا السيناريو. فبدلا من الوصول لمرحلة التحول المناخي المحتملة علينا القيام بتغييرات سريعة في حجم الأعمال والاستثمار والنمو. تغييرات من شأنها أن تعزز الريادة المناخية للدول الأفريقية ودورها الحيوي في الحلول المناخية العالمية على جميع الأصعدة.

في مؤتمر الأطراف COP28، أجرينا أول تقييم شامل للعمل المناخي العالمي.

وقد أظهر مدى العمل الكبير الذي لا يزال علينا إنجازه.

واستجابة لذلك، وافقت جميع الدول على التزامات جديدة طموحة.

الانتقال بعيدًا عن جميع أنواع الوقود الأحفوري بسرعة، ولكن بصورة عادلة.

مضاعفة الطاقة المتجددة ثلاث مرات.

مضاعفة كفاءة الطاقة.

الانتقال من الاستجابة لتأثيرات تغير المناخ إلى التكيف التحويلي.

أدرك أن هذه الالتزامات كبيرة، خاصة في المناطق التي تركز على التنمية.

لكن تحقيقها سيفتح منجماً ذهبياً من الفوائد البشرية والاقتصادية.

طاقة أنظف، يمكن الاعتماد عليها على نحو أكبر، وبأسعار معقولة في جميع أنحاء أفريقيا.

المزيد من الوظائف، واقتصادات محلية أقوى، تساهم في توفير المزيد من الاستقرار والفرص، خاصة للنساء.

إتاحة الكهرباء والإنارة الليلية في المنازل تعني أن الأطفال يمكنهم القيام بواجباتهم المدرسية، مما يعزز نتائج التعليم، مع تحقيق مكاسب إنتاجية كبيرة تعزز النمو الاقتصادي القوي.

الطهي بالوقود التقليدي ينبعث منه غازات دفيئة تساوي تقريبًا ما ينبعث من الطيران أو الشحن البحري على الصعيد العالمي. كما أنه يسهم في 3 ملايين حالة وفاة مبكرة كل عام.

وتبلغ تكلفة حل هذه المشكلة في أفريقيا نحو 4 مليارات دولار أمريكي بحلول عام 2030؛ وهو بمثابة استثمار هائل يستحق القيام به بكل المقاييس.

إن ربط الحلول المناخية المستمدة من الطبيعة بحماية التنوع البيولوجي واستصلاح الأراضي، من شأنه تعزيز التقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة الـ17.

ومع ذلك، فإن الإمكانات الهائلة للدول الأفريقية لدفع حلول المناخ إلى الأمام يتم إحباطها بسبب نقص الاستثمار.

ومن بين أكثر من 400 مليار دولار تم إنفاقها على الطاقة النظيفة العام الماضي، لم يذهب سوى 2.6 مليار دولار إلى الدول الأفريقية.

ينبغي أن تنمو الاستثمارات في الطاقة المتجددة في أفريقيا بمعدل خمسة أضعاف على الأقل بحلول عام 2030.

ويجب أن يشير مؤتمر الأطراف التاسع والعشرون COP29 في باكو إلى أن أزمة المناخ تشكل عملاً أساسياً لكل حكومة، مع إيجاد الحلول التمويلية التي تناسبها.

إن الدول لابد وأن تتفق على هدف دولي جديد لتمويل العمل المناخي. وأن تضمن أن هذا الهدف يستند إلى احتياجات البلدان النامية.

وسيظل العمل والتمويل المحلي في واقع الأمر، أمراً ضرورياً، ولكن هذا وحده لا يكفي.. فنحن نحتاج إلى مزيد من الدعم - بما في ذلك مزيد من التمويل الدولي للمناخ.

في باكو، يجب علينا أخيرًا أن نجعل أسواق الكربون الدولية تعمل وفق المادة 6.

يجب علينا تشغيل صندوق الخسائر والأضرار بشكل كامل.

كما يجب علينا ضمان تحقيق الأهداف المتعلقة بالتكيف، وتوفير التمويل لها، وجعلها قابلة للتحقيق. حيث إن سد فجوة تمويل التكيف يعد أمراً ضرورياً.

يجب أن تكون الإجراءات المناخية التي تختارها الدول جزءًا لا يتجزأ من الجيل الجديد من خطط المناخ الوطنية - NDCs - المقرر تسليمها في أوائل العام المقبل. وفي خطط التكيف الوطنية التي يجب أن تكون لدى كل دولة. وحتى الآن، من بين 54 دولة أفريقية، قدمت 29 دولة فقط خططها الوطنية الخاصة بالتكيف.

وتعد أيضاً تقارير الشفافية التي تصدر كل عامين أداة حيوية لتمكين الحكومات من تعزيز سياسات المناخ بمرور الوقت.

نحن نعلم أن العديد من البلدان بحاجة إلى المساعدة لتحقيق ذلك. ولهذا السبب توفر منظومة الأمم المتحدة مجموعة واسعة من الدعم العملي. أحثكم على الاستفادة منها. نحن، منظومة الأمم المتحدة، هنا لتقديم المساعدة.

كما اتخذنا خطوات هذا العام لزيادة نسبة المنظمات المراقبة في مؤتمر الأطراف من بلدان الجنوب، وفقاً لتوجيهات الأطراف في اجتماعات يونيه/حزيران الماضي.

لقد أصبح دوركم في مؤتمرات اتفاقيات ريو الثلاث ومؤتمر الأطراف COP29 - وأصواتكم في الفترة التي تسبق هذه المؤتمرات - أهم من أي وقت مضى، وذلك للمساعدة في توجيه عمليتنا نحو تحقيق أعلى النتائج الطموحة التي يحتاجها العالم بأسره.

لذلك أشكركم على جهودكم الدؤوبة وقيادتكم الحكيمة، وأحثكم على مواصلة النضال.

إن تمكين القارة الأفريقية، لتكون قادرة على اتخاذ إجراءات مناخية أكثر جرأة، هو أمر يصب في مصلحة كل دولة.

وستكون منظمة الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ معكم في كل خطوة على الطريق.

أشكركم.

النهاية